اتفاق سلام تاريخي بين واشنطن وطالبان

الولايات المتحدة تطوي عقدين من التدخلات الخارجية

وقّعت الولايات المتحدة وحركة طالبان السبت اتفاق سلام "مبدئيا" ينهي حالة الحرب متعددة الأطراف في أفغانستان بعد ثمانية عشر عاما من الحرب، وتسع جولات من المفاوضات المباشرة على مدى عشرة أشهر. إلا أن هذا الاتفاق ليس صكّا على بياض ونجاحه رهين بالتزام الحركة المتمردة ببنود الاتفاق.

واشنطن - يجسّد الاتفاق الذي وقّعته الولايات المتحدة، السبت، مع حركة طالبان للخروج من أطول حرب في تاريخها، منعطفا دبلوماسيا مهما إذ أنّه يؤشر على تراجع زخم التدخلات الأميركية في أنحاء العالم.

ولم تواجه "الحرب على الإرهاب" التي أعلنتها واشنطن غداة هجمات الـ11 من سبتمبر 2001 اعتراضات واسعة في بلد ستظل صدمة انهيار برجي نيويورك ماثلة في أذهانه.

ولكن مع مرور الوقت، أدى تراكم الخسائر البشرية في أفغانستان والعراق، وكذلك تخصيص المليارات للنفقات العسكرية، إلى تراجع القناعات، فيما وصل دونالد ترامب إلى البيت الأبيض بعدما تعهد بالانسحاب من "الحروب التي لا تنتهي".

أهم بنود الاتفاق

- **سحب 5000 جندي أميركي.**
- **إغلاق خمس قواعد عسكرية أميركية خلال 135 يوما.**
- **قطع علاقة طالبان مع تنظيم القاعدة.**
- **عدم السماح للتنظيمات المتطرفة باستخدام الأراضي الأفغانية لمهاجمة الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، ومصالحها في العالم.**
- **دخول طالبان في مفاوضات مباشرة مع الحكومة المركزية في كابول.**

وسوف يتيح الاتفاق انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، ليعلّق مصير هذا البلد بعد عقدين من النزاعات بحبل المفاوضات الغامضة التي يفترض أن تقوم بين المتمردين وحكومة كابول.

ويعتبر آدم وونيش، المتخصص في الشؤون الأفغانية في معهد كوينسي الأميركي والمناهض للتدخلات الخارجية، أنّ الرمال بدأت تتحرك حتى في ما يخص المسألة الأفغانية التي ظلّت لوقت طويل في خانة المحرمات في الولايات المتحدة.

وقال وونيش إنّ "الطبقة السياسية تخاف من فكرة الإعداد لهجوم إرهابي انطلاقاً من أفغانستان، واضطرارها في ما بعد إلى تبرير ذلك أمام الناخبين"، مشيراً إلى أنّ سبب ذلك هو "الجرح" الذي خلّفته أحداث الـ11 من سبتمبر.

ويوضح أنّ "انتخاب ترامب رئيساً لم يمثّل منعطفاً بحد ذاته، وإنّما جاء كمؤشر على أنّ التحوّل حصل"، مستبعداً في الوقت نفسه عودة الولايات المتحدة إلى الوراء في هذه المسألة، حتى أنّ كل المتنافسين ضمن الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي الهادفة إلى اختيار مرشح يواجه دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر، أبدوا تأييدهم للانسحاب من أفغانستان، وإن بدرجات متباينة.

ويقول النائب رو خانا، الداعم للمرشح الديمقراطي ذي الحظوظ الوافرة بيرني ساندرز، "القول إن بمقدور القنابل حمايتنا من الإرهاب رأي خاطئ".

ويتساءل "كان ثمة توافق واسع على أنّ الضربات الأولى في أفغانستان كانت مبررة. ولكن ماذا نقول بعد 20 عاماً؟ لم يقل أحد إننا كنا نريد تحويل المجتمع الأفغاني".

وبالرغم من وعود دونالد ترامب بشأن "الحروب التي لا تنتهي"، ثمة أكثر من 200 ألف جندي أميركي لا يزالون منتشرين في الخارج، علاوة على التعزيزات التي أرسلت العام الماضي إلى الشرق الأوسط.

ورغم الإشارة إلى التركيز من الآن فصاعداً على التهديدات التي تمثلها روسيا والصين، فإنّ إدارة ترامب انخرطت في مواجهة شديدة مع إيران، ووصل بها الأمر إلى شن هجوم لاغتيال أحد أبرز جنرالاتها.

ويعتبر دبلوماسي رفيع في دولة حليفة للولايات المتحدة أنّ "ترامب ليس انعزاليا، ولكنّه شخص يفضّل اختيار الأمكنة التي يتوجب أن تتدخل فيها الولايات المتحدة". ويضيف "هذا (النهج) يظلّ جيداً إلى حين أن تملأ الفراغ قوى أخرى أكثر إشكالية على غرار روسيا". وهذا شبيه بما يحصل في سوريا حيث تدعم روسيا نظام الرئيس بشار الأسد.

ولاقى قرار ترامب بسحب القوات الأميركية من شمال سوريا الكثير من الانتقادات حتى ضمن الفريق الجمهوري ، ما فتح المجال أمام هجوم تركي على القوى الكردية الحليفة لواشنطن. غير أنّ قلّة من هذا الفريق شككت بمبرر انتشار أميركي طويل المدى في الشرق الأوسط.

ومنذ الـ11 من سبتمبر، أسفرت الحروب التي قادتها الولايات المتحدة بشكل مباشر عن مقتل أكثر من 800 ألف شخص وكلّفت واشنطن ما يقدّر بنحو 6 آلاف مليار دولار، بحسب دراسة أعدتها جامعة براون.

وهذا ما أدى إلى تراجع دعم الأميركيين للتدخلات العسكرية مع مرور الوقت. ففي إحصاء نشره معهد غالوب في سبتمبر الماضي تبيّن أنّ 43 في المئة يعتقدون بأنّ الحرب في أفغانستان كانت خاطئة منذ البداية.

رو خانا

القول إن بمقدور القنابل حمايتنا من الإرهاب رأي خاطئ

ويعتبر الجنرال الأميركي المتقاعد ديفيد بترايوس الذي عمل في العراق وأفغانستان، أنّه بمقدور الولايات المتحدة القيام بانتشارات عسكرية طويلة الأمد في الخارج ولكن بشرط تقليص "الكلفة الإنسانية والمالية".

ويرى أنّ العقدين الأخيرين أظهرا أنّ "المناطق المحكومة بشكل سيء، أو غير المحكومة، في العالم المسلم، وخاصة في الشرق الأوسط توفر أرضاً خصبة للمتطرفين الإسلاميين". وشدد أمام الحضور في معهد كوينسي على أنّه "من غير الممكن أن ننتظر أن تُحل المشكلة ونحن مكتوفو الأيدي".

ومن المفترض أن تبدأ مفاوضات سلام مباشرة غير مسبوقة بين الحركة وسلطات كابول بحلول 10 مارس، استكمالا للاتفاق الموقّع مع واشنطن، وفقا لمسؤولين أميركيين.

وقال مسؤول لوكالة الصحافة الفرنسية إنّ "الاتفاق ينص على تاريخ 10 مارس، لكن علينا أن نكون واقعيين"، بينما رجّح مسؤول آخر أن تبدأ المفاوضات في النصف الأول من مارس وأن تعقد في أوسلو.

وبحسب المسؤولين، فإنّ التحدي الرئيسي يكمن في صعوبة تشكيل وفد موحد يجمع الحكومة الأفغانية والمعارضة والمجتمع المدني في ظل الخلافات القائمة حول نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وقد وافقت واشنطن وحركة طالبان على تبادل آلاف الأسرى ضمن "إجراءات لبناء الثقة" قبل انطلاق المفاوضات الأفغانية.

وحضّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب الشعب الأفغاني على اغتنام الفرصة، قائلا إنه "في حال كانت طالبان والحكومة الأفغانية على مستوى الالتزامات، سنمضي قدماً لوضع حد للحرب في أفغانستان وإعادة جنودنا إلى الوطن".

اتفاق يستوجب اليقظة

فشل علاوي في نيل ثقة البرلمان ضربة مزدوجة للصدر وإيران

القوى السياسية العراقية تتدارس اختيار شخصية جديدة لرئاسة الوزراء

بغداد - تشير المعطيات في بغداد إلى أن كتلة "سائرون" التي يرعاها الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، هي الطرف الوحيد الذي ما يزال متمسكا بتكليف محمد توفيق علاوي لتشكيل الحكومة الجديدة، خلفا للمستقيلة برئاسة عادل عبدالمهدي.

وفشلت جهود الصدريين في دفع البرلمان العراقي إلى الانعقاد الخميس للتصويت على منح الثقة لعلاوي وكابينته الوزارية وبرنامجه الحكومي، ما دفعهم إلى تأجيل الجلسة حتى أمس السبت. وبدا أن مستوى الثقة انحدر لدى المكلف نفسه، الذي وجد أن تجاوز العقبات التي تحول دون مرور حكومته مستحيل في هذه العجالة، لذلك طلب تأجيل موعد جلسة التصويت عليها حتى اليوم الأحد، في محاولة يائسة لإقناع الأطراف المختلفة بدعمها.

ومع ذلك لا يريد الممثلون السياسيون للصدر الاعتراف بأن فكرتهم عن قوّتهم وتأثيرها لا تتطابق مع الواقع.

ويملك الصدريّون 54 مقعدا في البرلمان العراقي، وهم أكبر كتلة فعلا، لكنهم يتحركون ضمن برلمان مكوّن من 329 مقعدا، ما يعني أن تأثيرهم السياسي سيظل محدودا، فيما لو قرروا العمل منفردين، كما حدث مع علاوي.

وكان الصدر، هدد قبل جلسة الخميس، بأنه سيطلب من أنصاره محاصرة البرلمان والمنطقة الخضراء التي يقع فيها، إذا لم تمر حكومة علاوي. لكن الجلسة لم تنعقد الخميس، ولم يتم التصويت على حكومة علاوي، ما وصف بأنه صفعة كبيرة تلقاها الصدر.

ويقول النائب فائق الشيخ علي إنه سأل العديد من النواب عن سبب عدم حضورهم جلسة منح الثقة الخميس ما تسبب في عدم اكتمال النصاب، فقالوا إنهم فعلوا هذا نكاية في الصدر لا كرها لعلاوي.

وقبيل موعد جلسة الخميس، ظهر الصدر في حوار متلفز، ليقلل خلاله من قيمة تأثير أيّ موقف سياسي لا ينسجم مع موقف تياره، فيما انتقده مراقبون على نبرة حديثه المتعالية.

وربما يفتقد الصدر إلى توازنه السياسي منذ مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبومهدي المهندس في غارة أميركية قرب مطار بغداد مطلع العام الجاري.

وبالنسبة إلى الصدر فإن الساحة العراقية باتت خالية ليفرض هيمنته عليها ويملأ الفراغ الذي تركه مقتل سليماني والمهندس بمباركة إيرانية. لكن جميع الاختبارات التي خاضها الصدر مؤخرا، انتهت بالفشل، ما أضر بالصورة العامة لتياره الشعبي وكتلته السياسية.

وعندما تلقّى الصدر أوامر إيرانية بالانقلاب على التظاهرات الشعبية، إثر مقتل سليماني، كان يعتقد أن ساحات الاحتجاج ستخلو بمجرد أن يطلب ذلك. بينما ما حدث هو أن ساحات التظاهرات عاضدت بعضها، فيما تدخل طلبة الجامعات والإعداديات لسد النقص الذي خلفه انسحاب الصدريين من التظاهرات، حتى قيل إن حركة الاحتجاج صارت أشد وقعا بعد خروج الصدريين منها، الأمر الذي منحها استقلالا سياسيا أكبر عن أيّ طرف مشارك في البرلمان أو الحكومة.

وتكررت خيبة الصدر عندما شن حملة قادها بنفسه لاتهام المتظاهرين بأنهم منحرفون، وأن الساحات تحولت إلى أوكار للدعارة والمخدرات، مطالبا بمنع الاختلاط بين الجنسين، بعدما اعتبر أن وجود النساء في هذا النوع من التجمعات يضرّ بهن.

وبدلا من أن تتأثر الساحات بهذه الاتهامات نظمت ناشطات تظاهرات نسوية خاصة في بغداد والمحافظات لتحدّي الصدر، فيما قدم نشطاء زميلاتهم لقيادة تظاهرات حاشدة للبرهنة على الدور القيادي الذي تلعبه المرأة.

والخيبة الأخيرة جاءت من أعضاء مجلس النواب الذين لم يعيروا تهديدات الصدر أيّ قيمة، وقاطعوا جلسة التصويت على علاوي وكابينته.

ويبدو أن خيبات الصدر مستمرة، فرغم إصراره على علاوي إلا أن القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية بدأت فعليا في تدارس السيرة الخاصة بعدد من الشخصيات، لتختار من بينها مرشحا جديدا لمنصب رئيس الوزراء، فيما تقدم رئيس الوزراء المكلف محمد توفيق علاوي بطلب إلى رئاسة البرلمان لتأجيل الجلسة المخصصة للتصويت على كابينته التي كانت مقررة أمس السبت إلى اليوم الأحد، ما يؤكد تلاشي فرصه بشكل كبير.

فائق الشيخ علي

لم نحضر جلسة منح الثقة نكاية في الصدر لا كرها لعلاوي

ووفقا لحسابات أعلن عنها سابقا، فإن مهلة رئيس الوزراء المكلف وهي ثلاثون يوما، انتهت أمس السبت، لكن الأخير، تسانده الكتلة الصدرية، ويقول إنها تنتهي اليوم الأحد.

ورغم أن البرلمان لم يردّ على طلب علاوي، فإن انعقاد الجلسة ليس أمرا مهما في حد ذاته، بل ما سيدور فيها.

وفي وقت متأخر الجمعة، وزعت رئاسة مجلس النواب على الصحافيين إشعارا بوجود جلسة استثنائية لمنح الثقة للحكومة يوم السبت، لكنها لم تحدد ساعتها، وقالت للصحافيين إنها ستبلغهم بالمستجدات.

وتقول مصادر مطلعة، إن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ربما يستثمر الارتباك الصدري فضلا عن تراجع ثقة علاوي بإمكانية مرور كابينته، ليترك لنائبيه النقاش بشأن موعد الجلسة المفترضة لمنح الثقة للحكومة.

خيبات متتالية